السياسة

يومية ـ سياسية ـ مستقلة

www.alseyassah.com

الجمعة 28 من جمادى الآخرة 1447 هـ ـ 19 ديسمبر 2025م ـ السنة الـ56 ـ العدد 20047 | 8 صفحات | Friday 19th December 2025 (56th Year) issue No (20047)

20 ديسمبر

ذكرى تولي سمو الأمير مقاليد الحكم وأداء اليمين الدستورية

٩

مشعل العز... امير النهضة

في العشرين من ديسمبر 2023، "أشرقت شمسه"، وتولى سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد مقاليد الحكم رسمياً بعد أن أدى سموه اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة.

كان تولي سموه مسند الإمـارة في البلاد نقطة تحول مهمة بإجماع المراقبين، فمنذ اللحظة الأولى وضع سموه نصب عينيه تصويب وإصلاح المسار، وترسيخ سيادة القانون وإعادة الهيبة الى موسسات الدولة، بنهجٍ اتسم بالرسوخ والثبات والحكمة والحسم معا.

وعلى مدى عامين كاملين، تحولت الكويت الى ورشة عمل مفتوحة في كل المجالات وعلى مختلف الأصعدة، لوضع الكويت على طريق التنمية المستدامة، وحل الإشكالات والاختلالات التي عانت منها لسنوات وعقود، وكان في صدارتها الإشكالات المالية والاقتصادية، لا سيما الارتهان الى مصدر واحد للدخل، وغياب التنوع في مصادر الدخل، واختلال التركيبة السكانية، فضلاً عن التغييرات التي طرأت على المجتمع.

ومع تولي سموه، دخلت الكويت مرحلة إصلاح إداري وتشريعي شاملة، اتسمت بالوضوح والعزم والحزم والقرارات النوعية التي تهدف إلى حماية الهوية الوطنية، وترسيخ هيبة الدولة، وتعزيز الأمن المجتمعي، وتهيئة بيئة تنموية منفتحة تواكب متغيرات العصر. وصدرت حزم من القوانين الجديدة، كان أبرزها تعديلات قانون الجنسية التي جاءت لحماية الهوية الكويتية وإقرار قانون المرور الجديد الذي أحدث نقلة نوعية في الحفاظ على سلامة مرتادي الطريق، كما جاءت تعديلات قانون الإقامة الجديد لتضبط وجود الوافد في البلاد، وتضع حداً لتجارة الإقامات والعمالة العشوائية.

ولم يتوقف الإصلاح عند الإجراءات الأمنية والتشريعية، بل امتد نحو تعزيز مكانة الكويت إقليميا وعالميا عبر فتح البلاد أمام السياحة والاستثمار وتنويع مصادر الدخل، حيث تم تحديث أنظمة التأشيرات وتسهيل إجراءات دخول الزوار والسياح ورجال الأعمال إلكترونيا وإنشاء تطبيق "فيزت كويت".

كما شهد القطاع الصحي نقلة نوعية، شملت المنشآت والأبنية الصحية والتجهيزات والمعدات الطبية، فضلا عن توسيع نطاق الخدمات الرقمية، إذ تم تدشين منصة "سالم" للصحة الرقمية وربطها بالخدمات التشخيصية والطبية الحكومية، وجرت إعادة تشكيل منهجية الرعاية الصحية، وافتتاح مستشفى الـولادة الجديد، كما سجل القطاع قفزة هائلة في "الجراحات الروبوتية"، أشادت بها الدوائر العلمية والطبية حول العالم.

وفي قطاع الإسكان، تواصل تنفيذ سلسلة من القرارات والمشاريع الحيوية لتوفير رعاية سكنية عادلة ومستدامة للمستحقين. وشهدت الفترة الماضية تشكيل فريق شوون إسكان المرأة، واستطاعت موسسة الرعاية السكنية إنجاز قانون المطوّر العقاري، الذي يمثل أحد أهم محطات التطوير في القطاع الإسكاني.

وكان القضاء والفصل في المنازعات أحد أهم الساحات التي شهدت تطورات هائلة، عززت مكانة القضاء الشامخ ودوره في تحقيق العدالة الناجزة وترسيخ سيادة القانون.

وتمحورت الجهود الإصلاحية حول ركائز أساسية، أبرزها تسريع إجراءات التقاضي وتعزيز التكويت في القضاء والوظائف المساندة والارتقاء بالخدمات العدلية والتحول الرقمي.

كل هذا غيض من فيض الإنجازات التي تحققت، وجنى ثمارها المواطن والمقيم، وأفـادوا منها، وأسهمت بشكل كبير في تحسين جودة الحياة، بالقدر ذاته الذي عززت فيه دور الموسسات وكرست احترام القانون.

"السياسة" تسلط الضوء ـ في هذا الملف ـ على أبرز الإنجازات والتطورات التي شهدتها الكويت خلال عامين من المسيرة المضيئة والحافلة بالعطاء لسمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد.

خطط لتأهيل المعلمين وتنويع أساليب التعليم والتركيز على مهارات التفكير والابتكار

"التربية"... مناهج عصرية ومرافق تعليمية حديثة ومتطورة

■ إيناس عوض

تشهد الكويت منذ عامين موجة من الإصلاحات والإنجازات اللافتة، تعكس جميعها التزاماً راسخاً بتحقيق رؤية الكويت 2035، التي تهدف إلى بناء دولة حديثة ومستدامة، تعزز من جودة حياة مواطنيها وتوفر فرصاً واعدة للأجيال القادمة.

ويشكل قطاع التربية والتعليم حجر الزاوية في النهوض بأي دولة، باعتباره الأساس الراسخ الذي تبنى عليه الخطط التنموية، وهو من القطاعات التي شهدت تطورات نوعية منذ تولي سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد مقاليد الحكم، حيث كرس الجهود وركزها نحو بناء جيل مؤهل يواكب المتطلبات الحديثة لسوق العمل ورؤية (الكويت 2030).

ففي سبيل توفير بيئة تعليمية محفزة، قامت وزارة التربية والتعليم بخطوات واسعة شملت إنشاء مرافق تعليمية جديدة وصيانة القائمة منها، إنشاء 7 مدارس جديدة بالكامل، ما يساعد على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب ويخفف من الكثافة الطلابية في المدارس القائمة، كما أنجزت الوزارة 13 مشروعاً تعليمياً، وأضافت 54 غرفة صفية لمدارس قائمة، كما قامت بصيانة 295 مدرسة لضمان جودة البيئة المدرسية وسلامتها.

وعلى صعيد تعديل المناهج وبناء محتوى عصري، أعلنت وزارة التربية إنجاز 88 كتابا مدرسيا وفق المناهج الجديدة من رياض الأطفال إلى الصف التاسع.

ومع انطلاق العام الدراسي (2025–2026)، بدأت الوزارة تطبيق المناهج المُحدّثة، التي تضمنت إدخال حصص جديدة مثل الحاسوب، وتعزيز مواد اللغة العربية، والعلوم، والرياضيات، ومادة الاجتماعيات.

وفي سبتمبر 2025 أطلقت الوزارة خطة ستراتيجية تواكب (كويت جديدة 2035)، تشمل فتح مدارس جديدة، وتجهيز مرافق تعليمية متطورة، وتحديث التقويم المدرسي، وتحسين الخدمات المساندة للتعليم. ضمن هذه الخطة تم افتتاح 10 مدارس جديدة (من بينها متخصصة لذوي الإعاقة السمعية)، وتزويدها بمرافق حديثة مثل مختبرات حاسوبية، شاشات تفاعلية، حافلات مدرسية، وبنية تحتية تعليمية.

سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد لدى اطلاعه على بعض المناهج الدراسية الجديدة من وزير التربية جلال الطبطبائي

- افتتاح مدارس جديدة وتزويدها بمختبرات حديثة وشاشات ذكية
- إدراج مواد ترسّخ الهوية وأخرى تدعم التفكير النقدي والإبداع
- دمج التقنية ضمن المراحل الأولى لإعداد جيل مواكب للتكنولوجيا

وتزامناً مع المناهج الجديدة دشنت وزارة التربية خطة لتأهيل المعلمين، شملت دورات تدريبية حضورية وعن بُعد قبل بدء العام الدراسي 2025–2026 لضمان جاهزية المعلم وتطبيق المناهج بفعالية، وجرى في اطارها تدريب أكثر من 11000 معلم ومعلمة و1000 مشرف تربوي وجاهيا، إضافة إلى تدريب أكثر من 10000 موظف عبر منصات إلكترونية، لتعزيز كفاءة الكوادر، وبالتوازي مع تحديث المناهج تم إعادة تنظيم زمن الحصة الدراسية لتصبح 40 دقيقة بدلاً من 45، ما يساعد على تنويع أساليب التعليم والتركيز على مهارات التفكير والابتكار بدلاً من التلقين.

وركزت عمليات تعديل المناهج الدراسيةعلى ملف الهوية الوطنية والابتكار معا، اذ تم ادراج مواد ترسّخ الهوية والقيم الوطنية، ومواد تدعم التفكير النقدي، الإبداع، وحل المشكلات ضمن سياق التعليم، فضلا عن تعزيز الاهتمام بدمج التقنية (حاسوب، مهارات برمجة) ضمن المراحل الأولى، لإعداد جيل مواكب للتكنولوجيا والعصر.

وطرحت الكويت ثلاث مبادرات تعليمية ستراتيجية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، تهدف إلى توحيد النظام التعليمي، وإطلاق دوري رياضي مدرسي خليجي، وبرنامج لتبادل الطلاب الموهوبين والمعلمين.

عام استثنائي رسّخ مسيرة التطوير

"التعليم العالي"... ضبط ملفات الاعتماد الأكاديمي والبعثات والترقيات

■ المحرر الجامعي

حراك واسع شهده عام 2025 في مؤسسات التعليم العالي، تكلل بحزمة من الإنجازات التشريعية والتنظيمية والأكاديمية التي عززت جودة التعليم ورفعت كفاءة الخدمات المقدمة للطلبة، وذلك في إطار رؤية الدولة لتطوير المنظومة التعليمية في الذكرى الثانية لتولي سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد مقاليد الحكم.

"التعليم العالي والبحث العلمي"

وضعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي محور تعزيز كفاءة المنظومة الإدارية في مقدمة أولوياتها خلال 2025، إذ استكملت تسكين الوظائف الإشرافية الشاغرة باعتماد أسماء مديري الإدارات والمراقبين ورؤساء الأقسام المستوفين للشروط، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء الإداري.

وفي إطار ترسيخ مبادئ النزاهة، أحالت الوزارة 13 ملفا إلى النيابة العامة بعد ثبوت تقديم مستندات غير صحيحة أو شهادات علمية مزورة بغرض الحصول على معادلة الشهادة، في خطوة حازمة لحماية المنظومة الأكاديمية من أي تجاوزات.

كما عززت الوزارة قنوات التواصل مع المكاتب الثقافية في الخارج لدعم الطلبة الكويتيين ومتابعة شؤونهم، بالتزامن مع تحديث قوائم الجامعات المتميزة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والدول الأوروبية، لضمان جودة التعليم وبما يواكب متطلبات السوق المحلي والدولي.

وعلى صعيد التحول الرقمي، أطلقت الوزارة عدة خدمات ذكية، أبرزها خدمة المكافأة الاجتماعية عبر تطبيق "سهل"، وخدمات معادلة الشهادات عبر التطبيق، بالإضافة إلى خدمة (Skiplino) للرد على استفسارات المراجعين عن بعد، ما أسهم في تقليل الوقت والجهد على الطلبة.

كما أطلق الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم النسخة المحدثة من منصة البحث عن الجامعات الموصى بها والبرامج الأكاديمية، في خطوة تهدف إلى تطوير الخدمات الأكاديمية الإلكترونية، وضمان وصول المعلومات بشكل دقيق وواضح للمستفيدين. وفي مجال التميز الطلابي، حقق طلبة الوزارة إنجازات لافتة في المحافل الإقليمية عبر حصدهم المراكز الثلاثة الأولى في مسابقة مناورة الأمن السيبراني للفرق الخليجية في الدوحة، إلى جانب الفوز بالمركز الأول في مسابقة الملصقات البحثية حول استخدام الذكاء الاصطناعي في حماية الطائرات من دون طيار. كما شهد العام افتتاح المعرض العالمي (Q8EDUEX) بمشاركة عشرات الجهات الدولية، وتوقيع اتفاقية مع جامعة الملك سعود لتقديم خدمات تعليمية، إضافة إلى اتفاقية مع (Quadrabay) للتحقق من الشهادات الأكاديمية في القطاع الطبي.

واعتمدت الوزارة شروط شغل مناصب عمداء الكليات ورؤساء الأقسام عقب صدور قانون الجامعات الحكومية، كما أقرت التعديلات الجديدة على لائحة البعثات الخارجية، واعتمدت خطة البعثات للعام (2025/2026) بقبول 3007 مبتعثين، مع إعلان خطة العام (2026/2027) بشكل مبكر لتمكين الطلبة من اتخاذ قراراتهم بوضوح.

جامعة الكويت... نهضة أكاديمية واستثمار في الموارد

واصلت جامعة الكويت تطوير بيئتها التعليمية عبر طرح مواقع للاستغلال الموقت لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة داخل الحرم الجامعي، وتعيين د. دينا الميلم مديرة للجامعة، إلى جانب تنظيم احتفال مهيب برعاية سامية لتكريم أوائل خريجي عامي (2021/2022 و2022/2023).

كما كرّمت الجامعة نخبة من باحثيها الحاصلين على براءات اختراع أميركية، في خطوة تعكس الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي والابتكار.

جامعة عبدالله السالم... توسع أكاديمي دولي

حققت جامعة عبدالله السالم إنجازاً نوعياً بتوقيع اتفاقية تعاون مع كلية كينغز–لندن لإنشاء كلية الطب والعلوم الصحية، ما يمثل نقلة في تعزيز البرامج النوعية في الجامعات الحكومية.

"التطبيقي"... تطوير المناهج والتحول الرقمي

شهدت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب تحديثات موسعة، من بينها استحداث آليات قبول جديدة للعام (2025/2026) وقبول 16224 طالباً وطالبة في كلياتها ومعاهدها، وفتح باب إعادة القيد للطلبة المفصولين. ودشنت الهيئة نظام الترقيات الإلكتروني لأعضاء هيئة التدريس، وطرحت مواقع جديدة لمشاريع استثمارية تدعم الاستدامة المالية، إضافة إلى انتهاء كلية التربية الأساسية من إعداد مناهج جديدة ستطبق العام المقبل، إلى جانب اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد.

سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد خلال افتتاح جامعة عبدالله السالم

معهد "الأبحاث"... حضور بحثي إقليمي

واصل معهد الكويت للأبحاث العلمية دوره الريادي من خلال استضافة المؤتمر الخليجي الـ12 للزلازل لتعزيز التعاون في مواجهة المخاطر، وتوقيع مذكرة تفاهم مع الإدارة العامة لخفر السواحل لحماية البيئة البحرية من التلوث. ويختتم عام 2025 بسلسلة إنجازات راسخة تعكس التزام مؤسسات التعليم العالي في البلاد بمواصلة التطوير والارتقاء بالأداء، ترجمة لرؤية القيادة السياسية في بناء نظام تعليمي متقدم يواكب طموحات الكويت المستقبلية.

حراك فكري جعلها رائدة في محيطها الخليجي والعربي بفضل دعم سموه الإبداع والمبدعين

عهد النهضة والتنوير... الكويت منارة للثقافة

- نهج سموه التنويري اتُّخذ من تعزيز الهوية ركيزة لترسيخ الانتماء
- عاصمة الثقافة العربية والإعلام العربي ورائدة الفكر والإبداع
- المشاريع الثقافية عززت مكانة الكويت كمركز ثقافي في المنطقة
- معرض الكويت الدولي للكتاب في دورته الأخيرة تظاهرة ثقافية

شهدت الكويت في عهد سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد نقلة نوعية على الصعيد الثقافي، فمن اختيارها عاصمة للثقافة العربية والإعلام العربي خلال 2025، مرورا بالفعاليات والأنشطة الثقافية والدورات التدريبية وورش العمل، التي يقيمها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ثم مهرجان القرين الثقافي وانتهاء بمعرض الكتاب وثراء المشهد الثقافي المتنوع والمستمر وتكريم المبدعين، دعم سموه المراكز الثقافية الكبرى لاسيما مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي ومركز الشيخ عبد الله السالم الثقافي، هذه الجهود التنويرية لسموه غدت معها الكويت منارة ثقافية.

وفي تطوافة سريعة نتقفيأ فيها ظلال عامين قاد فيها سموه نهضة ثقافية لافتة، حتى غدت حديث الناس، نجد أن سموه ومنذ توليه مقاليد الحكم في ديسمبر 2023 جعل الثقافة ضمن أولويات النهضة التنوية التي يقودها سموه على كافة الاصعدة وصولا لرؤية 2035".

وبدا الدعم الثقافي للكويت خلال هذه الفترة كبيرا وبشكل أسهم في زيادة المساحة الثقافية في الكويت، ومن ثم امتداها إلى خارج البلاد من خلال الفعاليات والأسابيع الثقافية التي تقام في الدول العربية والأجنبية، مع على انجارز المشاريع القائمة وتعزيز مكانة الكويت كمركز ثقافي في المنطقة.

وفي لمحة تشي باهتمام سموه المتزايد للعلم والعلماء، حرص سموه في كل مناسبة، علمية أو ثقافية على تكريم الباحثين والمبدعين الكويتيين، كما حرص سموه على دعم الحوار الثقافي وتعزيز التواصل الإنساني بين الشعوب، بما يتماشى مع الدور الريادي للكويت في الثقافة والإبداع، والانفتاح على الثقافات الأخرى، والاهتمام بالشباب المبدعين، بصفتهم طاقات نهضوية، وذات قيمة مستقبلية.

وفيس شاهد عيان على تطور الذي المشهد الثقافي في عهده سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد جاءت اختيار الكويت خلال هذه السنة عاصمة للثقافة العربية والإعلام العربي،وهو الحدث الذي أكد وزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشوون الشباب عبدالرحمن المطيري إن "هذا الحدث يشكل امتدادا لمسيرة الكويت الريادية في الثقافة والإبداع، وتعزيز الحوار".

تعزيز الهوية

ومن أجل تعزيز الهوية الوطنية وتأكيدها في النفوس، حظيت ديوانية شعراء النبط باهتمام سموه، من خلال الدعم والتشجيع، والحفاظ على تراث الشعر النبطي، من أجل الحفاظ على هوية الأجداد وتعزيز اللقاءات والندوات للشعراء الشباب لتبادل الخبرات، يحرص سموه على زيارة الديوانية والالتقاء بالشعراء فيها، وحضهم على المضي قدماً في كتابة القصائد التي تعمق الروح الوطنية في النفوس وقيم والتسامح وتقبل الآخر والبعد عن التعصب بكل ألوانه.

وقد ظهر ذلك جلياً من خلال الفعاليات والأنشطة الثقافية والدورات التدريبية وورش العمل، التي يقيمها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، خلال مهرجاناته الثقافية السنوية، ومنها مهرجان "صيف ثقافي" الذي جاء في حصيلة من الفعاليات والأنشطة ملأت الفراغ الذي تتضمنه فترة الصيف، كي يتمتع الجمهور ويستفيد من تلك الأنشطة التي جاءت متنوعة وثرية.

معرض الكتاب

وجاء معرض الكويت الدولي للكتاب الـ 48 في نوفمبر الماضي بحلة جديدة ، فقد شهد تطوراً ملحوظاً من خلال التنظيم وترتيب الأجنحة وزيادة أعداد دور النشر العربية والأجنبية المشاركة فيه، الأمر الذي جعله يحظى بإقبال جماهيري استثنائي وناجح.

مهرجان القرين

أما مهرجان القرين الثقافي فقد أصبح منصة بارزة للإبداع وحلقة مضيئة في المشهد الثقافي العربي، وخلال دوراته الماضية، حظي بأهمية كبيرة بفضل ما تضمنه من محاضرات وندوات وجلسات، ومحاور، تدور في فلك الثقافة التي تقرب الأفكار، وترافق المشاعر والأفكار إلى مستويات عالية من الرقي والتقدم.

المراكز الثقافية

حظيت المراكز الثقافية الكبرى، مثل مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي ومركز الشيخ عبد الله السالم الثقافي، بدعم مستمر، فواصلت رسالتها التنويرية بأنشطتها وفعالياتها العلمية والفنية والترفيهية.

النهج الثقافي في عهد سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد - وإن اقتفى مسيرة أمراء الكويت السابقين - إلّا أن النقلة الثقافية النوعية التي أحدثها سموه منذ تولية في العام 2023 تنطق بكل فعالياتها وإبداعاتها أن عهد سموه هو عهد النهضة والتنوير.

مشعل العز... أمير النهضة

سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد وفي استقباله ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بالرياض

سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد مصافحاً السلطان هيثم بن طارق لدى وصوله مسقط

حملت أبعاداً ستراتيجية وأكدت دورها المحوري كشريك موثوق في الملفات السياسية والاقتصادية والإنسانية

زيارات سمو الأمير الخارجية...
ديبلوماسية الحكمة عززت مكانة الكويت إقليمياً ودولياً

سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد

سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد ورئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد

- ملفات الأمن الإقليمي والتعاون الدفاعي والطاقة تصدرت اللقاءات والزيارات الخارجية
- لقاءات سموه أسهمت في تعزيز وحدة الصف الخليجي وترسيخ مبدأ الأمن الجماعي
- الزيارات عكست قدرة الكويت على لعب دور فاعل في السياسة الدولية رغم التحديات الجيوسياسية
- آفاق جديدة للتعاون في مجالات التنمية المستدامة والأمن السيبراني والطاقة المتجددة

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مرحباً بسمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد في الإليزيه

■ فارس غالب

شهدت السياسة الخارجية لدولة الكويت في عهد سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد نشاطاً لافتاً، عكسته الزيارات الخارجية الرسمية التي قام بها سموه، وجاءت امتداداً للدور الكويتي التاريخي في بناء جسور التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة، وتعزيز مكانة الكويت كدولة داعية للسلام، وحريصة على الاستقرار الإقليمي، وشريك موثوق في الملفات السياسية والاقتصادية والإنسانية.

وقد حملت جولات سمو الأمير أبعاداً ستراتيجية واضحة، سواء على المستوى الخليجي أو العربي أو الدولي، إذ شكلت رسائل عملية على استمرار النهج الديبلوماسي المتوازن للكويت، وتأكيد دورها المحوري في المنطقة.

مثّلت زيارات سموه إلى دول مجلس التعاون إحدى الركائز الأساسية لتوطيد العلاقات بين الكويت وأشقائها الخليجيين، حيث جاءت الزيارات في سياق دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك، وتعزيز التكامل السياسي والأمني والاقتصادي.

وشهدت لقاءات سموه مع قادة دول الخليج مناقشة ملفات مهمة مثل الأمن الإقليمي، التعاون الدفاعي، الطاقة، الأمن الغذائي، وتطوير آليات مواجهة التحديات الإقليمية المتسارعة. وأسهمت هذه الزيارات في تعزيز وحدة الصف الخليجي، وترسيخ مبدأ أن أمن دول المجلس كلٌّ لا يتجزأ، إضافة إلى إعادة التأكيد على دور الكويت كعامل توازن داخل المنظومة الخليجية.

كما حملت زيارات سمو الأمير إلى الدول العربية رسائل واضحة حول مركزية القضية الفلسطينية في السياسة الكويتية، وتنسيق المواقف تجاه قضايا الأمن القومي العربي، بما في ذلك مكافحة الإرهاب وحماية الملاحة البحرية، حيث أسهمت لقاءات سموه في إعادة تنشيط العمل العربي المشترك، ودعم الديبلوماسية الوقائية الهادفة إلى منع التصعيد في المنطقة.

وعلى المستوى الدولي، اكتسبت زيارات سمو الأمير إلى عدد من الدول الصديقة بعداً ستراتيجياً مهماً، إذ تم خلالها بحث سبل تعزيز التعاون في مجالات الطاقة، والاقتصاد، ودعم الاستثمارات، إضافة إلى مشاريع البنية التحتية والابتكار والتكنولوجيا. وتطرقت لقاءات سموه مع القيادات الدولية إلى التحديات المرتبطة بأمن الغذاء وأمن الطاقة وسلاسل الإمداد، فضلاً عن مناقشة التطورات الإقليمية والدولية التي تتطلب تنسيقاً مشتركاً لضمان الاستقرار العالمي. وعكست هذه الزيارات قدرة الكويت على لعب دور فاعل في السياسة الدولية، رغم التحديات الجيوسياسية المعقدة التي يشهدها العالم.

وكان للزيارات الرسمية لسموه دور بارز في تعزيز الثقة الدولية بدور الكويت، والتأكيد على مكانتها كدولة داعية للحوار، ومنفتحة على الشراكات الحديثة، ومستمرة في دعم الوساطات السياسية، وهي أدوار كرستها الكويت على مدى عقود من العمل الديبلوماسي الهادئ والمتوازن. كما شكّلت فرصة لفتح آفاق تعاون جديدة في مجالات التنمية المستدامة، والأمن السيبراني، والطاقة المتجددة، والمبادرات الإنسانية، بما يعزز مكانة الكويت على المستويين الإقليمي والدولي.

وإضافة إلى البعد الديبلوماسي، حملت هذه الزيارات بعداً داخلياً مهماً، إذ أسهمت نتائجها في دعم الخطط التنموية الوطنية، وجذب استثمارات ستراتيجية يمكن أن تخدم رؤية الدولة المستقبلية، وتدفع بعجلة الاقتصاد، وتفتح مجالات تعاون جديدة مع أبرز القوى الدولية والإقليمية. وبذلك، فإن زيارات سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد جاءت متكاملة من حيث أهدافها، إذ جمعت بين تعزيز علاقات الكويت الثنائية، وحماية مصالحها العليا، وترسيخ حضورها الديبلوماسي، والمساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار في محيطها الإقليمي.

أبرزها ميناء مبارك الكبير ومبنى المطار الدولي الجديد "T2"

"الأشغال": مشروعات عملاقة قيد الإنجاز وصيانة جذرية للطرق

ميناء مبارك الكبير

مشروع "النعايم" بانتظار المباني

- تصميم السكة الحديد الخليجية لربط "دول المجلس" بطول إجمالي 2177 كيلو متراً
- توقيع عقد تنفيذ دراسة وتصميم وتقديم خدمات ما قبل التنفيذ لميناء مبارك الكبير
- تحقيق تقدم كبير في مشروع مبنى مطار الكويت الدولي الجديد "T2" بحزمه الثلاث
- إنجاز دروازة العبدالرزاق وجسور "الأفنيوز" وإطلاق خدمات رقمية جديدة عبر تطبيق "سهل"

■ محمد غانم

كانت وزارة الاشغال العامة في سباق مع الزمن منذ تولي سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد مقاليد الحكم بسبب ما قد آلت اليه احوال الطرق الرئيسية، منذ العام 2005 بعد ظهور أول حالة لتطاير الحصى على الطرق ومنذ ذلك التاريخ ظلت الأزمة قائمة ما تسبب في كثرة شكاوى المواطنين والمقيمين من حالة الطرق والحفر.

ومع تولي سمو الأمير مقاليد الحكم حسمت الوزارة الأمر تلبية لتوجيهات سموه، ووقعت 18 عقدا لصيانة الطرق السريعة والداخلية في المحافظات الست بكلفة إجمالية 400 مليون دينار في أكتوبر من العام الماضي لمدة ثلاث سنوات ولا تزال عجلة إنجاز صيانة الطرق تعمل ليل نهار لإصلاح الطرق وجعلها تضاهى المقاييس العالمية.

وعلى صعيد آخر، حققت الوزارة إنجازا هائلا بتوقيعها عقد تصميم السكة الحديد الخليجية في أبريل من العام الجاري هذا المشروع الذي يأتي تماشيا مع رؤية قادة دول مجلس التعاون الخليجي بإنشاء المشروع الذي يربط دول المجلس بطول إجمالي 2177 كيلو مترا تبدأ من الكويت مرورا بجميع الدول وصولا إلى مسقط في سلطنة عمان.

وبعد اصلاح الطرق توالت الانجازات واحدا تلو الآخر، فقد وقعت الوزارة عقد تنفيذ دراسة وتصميم وتقديم خدمات ما قبل التنفيذ لميناء مبارك الكبير مع الجانب الصيني في فبراير الماضي، كما سيتم توقيع عقد المشروع الشهر الجاري ضمن مذكرة التفاهم مع الصين.

كذلك حققت الوزارة تقدما كبيرا في مشروع مبنى المطار الكويت الدولي الجديد (T2) بحزمه الثلاثة ليكون نقلة نوعية للنقل الجوي في المنطقة، بالإضافة إلى إنجاز دروازة العبد الرزاق وجسور الافنيوز، و اطلاق خدمات رقمية جديدة عبر تطبيق (سهل) وتطوير نظام GIS لمتابعة مشاريع الطرق والصيانة باحدث تكنولوجيا العصر.

ومن بين المشاريع الانتهاء من التصميم النهائي لمشروع سكة القطار فائق السرعة الذي يربط الكويت بالرياض ضمن مشروع السكة الحديد الخليجي.

كذلك كان من بين الانجازات التي حققتها الوزارة توقيع عقد إنشاء وتشغيل وصيانة محطة تنقية مدينة جنوب المطلاع، والأعمال المكملة لها في اكتوبر الماضي وتعد أحد مشاريع خطة التنمية التابعة للوزارة، وتخدم سكان مدينة المطلاع، وتنتج المحطة ما يقارب 400 ألف متر مكعب من المياه المعالجة الثلاثية، لاستخدامات الزراعة بالمنطقة واستخدامات أخرى، وهي من المشاريع الرائدة في استخدامات الطاقة البديلة.

في "الخيران" و"نواف الأحمد" و"الصابرية"

"الإسكان"... 3 مدن على سكة التنفيذ لتلبية 170 ألف طلب

■ محمد العنزي

في إطار جهودها المستمرة للارتقاء بقطاع الإسكان وتعزيز الاستقرار الاجتماعي للأسرة الكويتية، واصلت المؤسسة العامة للرعاية السكنية تنفيذ سلسلة من القرارات والمشاريع الحيوية التي تشكل جزءاً من خطتها الشاملة لتطوير المدن الإسكانية الحالية والمستقبلية، وتوفير رعاية سكنية عادلة ومستدامة للمستحقين.

وشهدت الفترة الماضية تشكيل فريق شوون إسكان المرأة الذي يعمل على متابعة أوضاع المساكن المؤجرة وإجراء الكشف الدوري عليها للتأكد من عدم وجود مخالفات أو تجاوزات، إضافة إلى معالجة أي تعديات بما يحافظ على استقرار الأسرة وتوفير بيئة سكنية تمنح الطمأنينة والأمان المجتمعي للمرأة الكويتية.

وفي السياق ذاته، أجرت اللجنة قرعة خاصة للمواطنات من فئة ذوي الإعاقة، وتم تخصيص 214 مسكناً لهن في منطقتي تيماء والصليبية.

وفي إطار تطوير التشريعات، أصدر وزير الدولة لشوون الإسكان قراراً بتحديد التبادل والتنازل لمرة واحدة بناء على موافقة مجلس الإدارة، بهدف تحقيق استقرار طويل الأمد للأسر المستحقة وضمان وصول الرعاية السكنية لمستحقيها وفق ضوابط واضحة.

وعلى صعيد المشاريع، وقّعت المؤسسة عقداً لتطوير مساحات خضراء ومناطق ترفيهية في مدينة صباح الأحمد السكنية، بإيرادات متوقعة تبلغ 19 مليون دينار.

كما تم توقيع أربعة عقود لإنشاء 6،455 بيتاً ضمن مشروع المساكن الميسرة، إلى جانب عقود توفر خدمات ومبانٍ عامة في سبع ضواحٍ سكنية.

وفي مشروع جنوب سعد العبدالله، أنجزت المؤسسة توقيع كامل عقود البنية التحتية بواقع ثلاثة عقود تبلغ قيمتها 261 مليون دينار، تغطي خدمات 23،551 قسيمة سكنية، مع تقدم نسب الإنجاز عن المعدلات التعاقدية.

كما أعلنت بدء أعمال فرش الإسفلت في الطرق الرئيسية، في مؤشر على انتقال المشروع إلى مرحلة متقدمة.

وبلغت نسبة الإنجاز الفعلية في عقد الطرق الرئيسة لمشروع جنوب سعد العبدالله 49,16 في المئة، بينما بلغت نسبة الإنجاز في مشروع جنوب صباح الأحمد 67,9 في المئة، بالإضافة إلى توقيع عقود لتوريد وتركيب 20 محطة كهربائية للمنطقة.

وفي مدينة المطلاع، وقّعت المؤسسة عقدين لتنفيذ وصيانة أعمال إنارة الطرق في ست ضواحٍ سكنية، فيما واصلت توسيع مسار الشراكة مع القطاع الخاص عبر توقيع عقد الخدمات الاستشارية لإطلاق المطور العقاري لثلاثة مواقع سكنية، في خطوة تهدف إلى خلق بيئة تنافسية بين المستثمرين، وتنويع المعروض السكني، والحد من تضخم أسعار العقارات، ويأتي ذلك ضمن توجه مؤسسي نحو التحول من التنفيذ التقليدي إلى نموذج الشراكة الذي يعزز دور الدولة كجهة تنظيمية ورقابية.

كما أعلنت المؤسسة عن إدراج ثلاث مدن جديدة ضمن مسار التنفيذ وهي الخيران ونواف الأحمد والصابرية، لتلبية احتياجات نحو 170 ألف طلب إسكان، حيث يجري حالياً إعداد مخططاتها استعداداً لتنفيذها بالتنسيق مع الجهات الحكومية وفق الخطة العامة للبنية التحتية.

وفي جانب التطوير العمراني داخل المدينة، وقعت المؤسسة عقد الخدمات الاستشارية لإعداد المخططات التفصيلية للفرص الاستثمارية في منطقة المرقاب، بما يسهم في تطويرها للاستخدامات المخصصة.

كما دشنت السكنية خدمة الاتصال المرئي لكبار السن وذوي الهمم عبر تطبيق "سهل" لتمكينهم من إتمام معاملاتهم عن بُعد، في إطار نهج التحول الرقمي وتسهيل الخدمات على المواطنين، حيث بلغ عدد الخدمات الإسكانية المقدمة للمواطنين خلال شهر أكتوبر الماضي 43،634 خدمة.

البنية التحتية

سارت مشروعات المؤسسة العامة للرعاية السكنية الخاصة بالبنية التحتية والطرق والمباني العامة في المدن الجديدة تسير وفق خططها الزمنية، مع تقدم ملحوظ يعكس التزام المؤسسة بتوفير بيئة سكنية مهيأة وتعزيز جودة الحياة للمواطنين.

أرقام من الواقع الإسكاني

6455 بيتاً ضمن مشروع المساكن الميسّرة تم توقيع عقود إنشائها في 7 ضواحٍ سكنية تشملها العقود الجديدة للمباني العامة والخدمات.

3 عقود بنية تحتية في جنوب سعد العبدالله بقيمة 261 مليون دينار.

23،551 قسيمة سكنية تغطيها عقود البنية التحتية في جنوب سعد العبدالله.

- 49,16٪ نسبة الإنجاز الفعلية في الطرق الرئيسية لمشروع جنوب سعد العبدالله.
- 67,9٪ نسبة الإنجاز الفعلية في طرق مشروع جنوب صباح الأحمد.
- 20 محطة كهربائية تم توقيع عقود توريدها وتركيبها لجنوب صباح الأحمد.
- 3 مدن جديدة في مسار التنفيذ وهي الخيران ونواف الأحمد والصابرية تغطي نحو 170 ألف طلب إسكان.

قانون المطور العقاري نقلة نوعية في القطاع السكني

استطاعت المؤسسة العامة للرعاية السكنية إنجاز قانون المطوّر العقاري، الذي يمثل أحد أهم محطات التطوير في القطاع الإسكاني، ويُعد نقلة نوعية تعكس رؤية الدولة في إشراك القطاع الخاص بصورة فاعلة في ملف الإسكان، بما يتيح إنشاء مدن سكنية متكاملة تلبي احتياجات الأسر المختلفة، وتواكب المعايير الحديثة للتخطيط العمراني.

ويهدف القانون إلى معالجة أزمة السكن من خلال تبني نموذج جديد يعتمد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بحيث لا تقتصر الحلول على التمويل فقط، بل تمتد لتشمل الإدارة الرشيدة للموارد، وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في التطوير العقاري، وربط التخطيط الحضري بالحلول الإسكانية الشاملة.

آلية جديدة لتأهيل المطورين

أدخلت السكنية تعديلات مهمة على قانون المطور العقاري، شملت تنظيما أدق لعملية تأهيل المطورين العقاريين، وتطوير الإجراءات المتعلقة بتطبيق القانون، بما يضمن الشفافية في التعاملات العقارية، والزام المطورين بتوفير جميع المخططات الفعلية للمشترين، إضافة إلى اشتراط الحصول على موافقة رسمية عند إجراء أي تعديل في الشكل الخارجي للعقار، بهدف ضمان الجودة ومنع أي تغييرات تخل بالهوية العمرانية للمشاريع السكنية.

"البلدي والجهاز التنفيذي"... تعديلات جذرية على لوائح البناء تعيد للكويت وجهها الحضاري

■ إيناس عوض

يشكل كل من المجلس البلدي ووزارة الدولة لشوون البلدية طرفي معادلة الارتقاء بالتنمية الحضرية في البلاد، وتحويل المدن الكويتية إلى مراكز حديثة ومستدامة، من خلال تنفيذ مشاريع كبرى وتحديث اللوائح التنظيمية، حيث يشرع المجلس البلدي وتنفذ البلدية، وعقب تولي سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد مقاليد الحكم في البلاد، شهدت الكويت تقدماً ملحوظاً وإنجازات لافتة على مستوى العمل البلدي كنتيجة إيجابية لتعاون المجلس البلدي والبلدية.

وكان من بين انجازات البلدية خلال العامين الأخيرين إقرار عدد من مشاريع البنية التحتية والتخطيط العمراني التي سينعكس إنجازها على تحقيق ركيزة الاستدامة الاقتصادية ضمن رؤية "الكويت 2035" ومن أبرزها اعتماد مشروع كورنيش الجهراء كواجهة بحرية وتخصيص نحو 5,79 مليون متر مربع لتطويره، وهي مساحة ضخمة تُفتَح أمام القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع الترفيه، والسكن، والخدمات، والبيئة الخضراء، وغيرها، ومن المتوقع أن يوفر المشروع الآلاف من فرص العمل ويحسن من جودة الحياة، فضلا عن اعتماد مشروع تطوير شاطيء الصليبخات، اضافة الى تطوير الواجهة البحرية لشاطئ الشويخ الذي افتتح في شهر أكتوبر الماضي.

في الوقت ذاته، أجريت الكثير من التعديلات العمرانية والتنظيمية المهمة، حيث وافق المجلس البلدي على تعديلات في النسب البنائية والتجارية لمشاريع مختلفة، ما يدعم التنمية الاقتصادية والحضرية. كما يجري العمل على توسعة المركز العلمي وإنشاء مراكز جديدة.

وفي الاطار نفسه، اعتمد المجلس البلدي لائحة للمحافظة على المباني من التهالك وتحديث ضوابط البناء، بهدف حماية الطابع العمراني وتقليل المخاطر، وكان من ابرز الانجازات تطوير الأسواق التراثية والبنى التحتية الحضرية، حيث قامت البلدية بإعادة تطوير سوق "سوق المباركية" والمناطق المحيطة به، مع تنظيم مواقف، مرافق عامة، ومناطق خدمية، وهو المشروع المُقرر أن ينتهي بنهاية 2025 ليتم افتتاحه في بداية عام 2026.

وعلى الصعيد ذاته، تم تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع تنموية مستدامة في إطار رؤية تنموية شاملة لتحقيق تنويع اقتصادي، خلق فرص عمل، وتخفيف العبء على الميزانية الحكومية، وتحديث اللوائح والتشريعات الخاصة بالبناء وانجز منها حتى الآن لائحة البناء في السكن الخاص والاستثماري ولائحة الاتصالات ولائحة البناء في المناطق التجارية ولائحة الفنادق والمناطق الزراعية وتربية الثروة الحيوانية.

"الكهرباء"... مشاريع عملاقة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة

■ محمد غانم

شهدت المشاريع الكبرى طفرات هائلة في جميع المجالات بفضل توجيهات سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الحكيمة، وكانت وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة احدى الوزارات الخدمية المهمة التي شهدت مشاريعها قفزات كبيرة خلال تلك الفترة لاسيما مشاريع انتاج الطاقة الكهربائية وتقطير المياه، وهي المشاريع التي ظلت حبيسة الإدراج لسنوات بسبب الصراع الذي عانى منه المشهد السياسي الذي أدى عدم استقرار الوزراء في مناصبهم والقياديين أيضاً.

ومن المشاريع التي تم الدفع به توسعة محطة الصبية لإنتاج 250 ميغاواط بكلفة 118 مليون دينار في نوفمبر 2024، كذلك مشروع المرحلة الرابعة من الصبية لإنتاج 900 ميغاواط، المشروع الذي ظل لسنوات يواجه بطء الإجراءات والبيروقراطية حيث يطرح حاليا داخل الجهاز المركزي للمناقصات العامة الذي أحال عطاءاته إلى الوزارة باعتبارها الجهة ذات الشأن لدراسة العطاءات وإعداد التوصية الفنية ومن ثم البت بالترسية ومراجعته من قبل ديوان المحاسبة لمراجعته وابداء الموافقة على التعديل

ولم تتوقف عجلة الانجاز عند هذا الحد بل امتدت لتحقيق خطوات ثابتة نحو تنفيذ مشروع المرحلة الثانية والثالثة من محطة الزور الشمالية بقدرة إنتاجية 2700 ميغاواط و120 مليون جالون إمبراطوري من المياه العذبة يوميا حيث وقعت هيئة الشراكة بالتعاون مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة في أغسطس من العام الجاري وثيقة التزام للمشروع بنظام المزود المستقل حيث سيقوم التحالف الذي فاز بتصميم وتمويل وبناء وتشغيل وصيانة المحطة مقابل شراء الطاقة والماء لمدة 25 عاما ما يخفف عن ميزانية الدولة عبء بناء المحطات الذي يحتاج إلى ميزانيات مليارية.

ومن الانجازات التي شهدها قطاع الكهرباء والماء والطاقة المتجددة خلال العامين الماضيين الاعلان عن فتح باب استقبال العطاءات مشروع الدبدبة لتوليد الطاقة الكهربائية و مشروع الشقايا للطاقات المتجددة – المرحلة الثالثة – المشروع الثاني (2 Zone) بقدرة إنتاجية 500 ميغاواط، وغيرها من المشاريع الأخرى التي ستسهم بدورها خلال الأعوام القليلة المقبلة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة الكهربائية وتزيد المخزون الستراتيجي من المياه اذ إن إجمالي القدرة الإنتاجية لمشاريع الكهرباء المطروحة حاليًا بالشراكة مع هيئة الشراكة يصل إلى 6100 ميغاواط، وهو ما يعادل نحو 30٪ من القدرة الإنتاجية الحالية للكهرباء في دولة الكويت، الأمر الذي يعكس التزام الدولة بالتوسع في مشاريع الطاقة الحديثة والمتجددة وتعزيز أمن واستدامة منظومة الطاقة الكهربائية.

تطور نوعي هائل في الخدمات الرقمية للوزارة وفتح البلاد أمام السياحة والاستثمار

"الداخلية" ... تحصين الهوية الوطنية وتجفيف منابع المخدرات

سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد متوسطاً سمو الشيخ د.محمد الصباح والشيخ فهد اليوسف وقيادات وزارة الداخلية

- قانون المرور الجديد خفض أعداد ضحايا ومصابي حوادث السير إلى أدنى مستوى
- تعديلات "الإقامة" وضعت حداً لتجارة الإقامات والعمالة العشوائية وضمنت حقوق العاملين
- قانون مكافحة المخدرات الجديد دشن لمرحلة غير مسبوقة من المواجهة مع تجار الآفة
- تحديث أنظمة التأشيرات وتسهيل إجراءات دخول الزوار والسياح ورجال الأعمال إلكترونياً
- استحداث "فيزت كويت" لتنشيط حركة السياحة والسفر وإنعاش القطاعين التجاري والخدمي

■ منيف نايف

منذ أن تولى سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد مقاليد الحكم، دخلت الكويت مرحلة إصلاح إداري وتشريعي شامل، اتسمت بالوضوح والعزم والحزم والقرارات النوعية التي تهدف إلى حماية الهوية الوطنية، وترسيخ هيبة الدولة، وتعزيز الأمن المجتمعي، وتهيئة بيئة تنموية منفتحة تواكب متغيرات العصر.

وقد شهدت البلاد تحت قيادة سموه سلسلة من التعديلات القانونية التي لاقت ترحيبا واسعا بين المواطنين وأثارت اهتمام الأوساط التشريعية والإعلامية لما حملته من توجه نحو تحديث القوانين وتفعيل الرقابة وتطوير المنظومة الإدارية والأمنية على نحو يعكس رؤية وطنية شاملة.

تمثلت أبرز هذه التشريعات في تعديلات قانون الجنسية التي جاءت لحماية الهوية الكويتية واقرار قانون المرور الجديد الذي أحدث نقلة نوعية في الحفاظ على سلامة مرتادي الطريق، حيث رفعت قيمة الغرامات على المخالفات الجسيمة وإقرار عقوبات رادعة على التهور والسرعة واستخدام الهاتف أثناء القيادة، ووضع اشتراطات صارمة على المركبات غير المطابقة وتفعيل أنظمة ذكية للمراقبة المرورية، بهدف خفض الحوادث والحفاظ على الأرواح، في خطوة تعزز ثقافة الالتزام وتدعم مفهوم المسؤولية المجتمعية على الطريق وهو ما انعكس بشكل كبير في انخفاض حالات الوفيات الناتجة من الحوادث المرورية خلال العام الحالي وذلك بفضل التشديد في قانون المرور الذي يهدف الى الحفاظ على ارواح الناس من مخاطر الحوادث المرورية.

كما جاءت تعديلات قانون الإقامة الجديد لتضبط الوجود للوافد في البلاد، وتضع حدا لتجارة الإقامات والعمالة العشوائية، حيث نص القانون على تنظيم آليات استقدام العمالة ومنح الإقامة العادية وللمستثمرين، وفرض عقوبات صارمة على من يسيء استخدام النظام، مع ضمان حقوق العاملين وتحقيق التوازن بين الحاجة للعمالة من جهة وحماية التركيبة السكانية والأمن الاجتماعي من جهة أخرى، إلى جانب استحداث أنواع من الإقامات المرتبطة بالاستثمار والزيارات الموقتة بما يخدم مسار الكويت الاقتصادي.

وفي الإطار الأمني، اتخذت القيادة نهجا حازما تجاه الظواهر التي تهدد المجتمع، فجاء قانون مكافحة المخدرات الجديد الذي صدر في جريدة كويت اليوم ليعلن مرحلة غير مسبوقة من المواجهة مع تجار هذه الآفة، وتشديد العقوبات لتصل في حالات الاتجار والتهريب إلى الإعدام، فيما أدرجت منظومة علاجية وتأهيلية للمتعاطين لأول مرة للحفاظ على النسيج الاجتماعي ومحاربة الجريمة من جذورها، مع منح وزارة الداخلية صلاحيات موسّعة للرقابة والتتبع وإطلاق حملات أمنية أثمرت نتائج واضحة وانخفاضًا ملحوظًا في نسبة التهريب وضبط العديد من الشبكات، بما يعكس رؤية سموه في أن حماية الشباب الكويتي أولوية وطنية.

في السياق ذاته، لم يتوقف الإصلاح عند الإجراءات الأمنية والتشريعية، بل امتد نحو تعزيز مكانة الكويت اقليميا وعالميا عبر فتح البلاد أمام السياحة والاستثمار وتنويع مصادر الدخل، حيث تم تحديث أنظمة التأشيرات وتسهيل إجراءات دخول الزوار والسياح ورجال الأعمال إلكترونيا وانشاء تطبيق "فيزت كويت"، ما يعكس توجه الدولة نحو الانفتاح المدروس وجذب العوائد الاقتصادية وتنشيط القطاعين التجاري والخدمي، دون الإضرار بالتركيبة السكانية.

جاءت هذه الإصلاحات متوافقة مع توجهات التنمية الشاملة ومرتكزة على رؤية مستقبلية قوامها التطوير الإداري، وترسيخ سيادة القانون، وحماية الأمن الوطني، والحفاظ على قيم المجتمع، وتحريك عجلة الاقتصاد في إطار من الانضباط والانفتاح المتوازن

كما شهدت وزارة الدفاع تطويرا شاملا في منظومتها الستراتيجية والتسليحية والتدريبية ورفع كفاءة جاهزيتها والاستثمار في العنصر البشري من خلال تاهيل الضباط والافراج وفق احدث المعايير العسكرية العالمية.

وفي وزارة الداخلية سجلت طفرة نوعية في تطوير الخدمات الالكترونية واطلاق منظومة ذكية تعتمد على التحول الرقمي لتسهيل الاجراءات الامنية والخدمية للمواطنين والمقيمين مثل اصدار التراخيص ومعاملات المرور والاقامة والجوازات واضافة المواليد عبر تطبيق (سهل) دون مراجعة الجهات الحكومية فضلا عن تحديث منظومة الحدود البرية والجوية والبحرية عبر ادخال انظمة مراقبة متقدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي والرصد المباشر بما يعزز أمن الحدود الكويتية ويدعم الجهود الامنية في مكافحة المخدرات.

توجيهات سمو خلال لقاءاته مع المجلس الأعلى أعطت دفعة قوية ورسمت خارطة طريق

القضاء... العدالة الناجزة والتكويت يتصدران سجل الإنجازات

- تقليص مدد التقاضي عبر تفعيل التقنيات الحديثة وعدم تأجيل الجلسات دون مبرر
- تمكين الكفاءات الوطنية من اعتلاء منصة القضاء... وتولي الوظائف القانونية والفنية
- قفزة في التحول الإلكتروني الذكي بتسهيل خدمات المحاكم عبر المنصات الرقمية
- تطوير شامل لإدارة الخبراء أدى إلى تسريع إنجاز التقارير التي كانت تستغرق سنوات

■ جابر الحمود

شهد القضاء الكويتي وخدمات التقاضي والفصل في المنازعات تطوراً هائلاً خلال العامين الأخيرين، عزز مكانة القضاء الشامخ ودوره في تحقيق العدالة الناجزة وترسيخ سيادة القانون.

وكان لقاء سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد مع اعضاء مجلس القضاء الاعلى خلال الزيارة التي قام بها سموه الى المجلس في 16 مارس 2025 بمثابة نقطة الانطلاق لمسيرة الاصلاح والتطوير في مرفق العدالة، اذ وضع نقاطا كثيرة على الحروف ورسم خارطة طريق للمرحلة والاهداف المطلوب انجازها. وتمحورت الجهود الإصلاحية حول ركائز أساسية أبرزها تسريع إجراءات التقاضي وتعزيز التكويت في القضاء والوظائف المساندة والارتقاء بالخدمات العدلية والتحول الرقمي تنفيذا للتوجيهات السامية بضرورة سرعة تكويت القضاء والوظائف المساندة وسرعة البت في الخصومات.

تسريع المحاكمات

أولى القطاع القضائي اهتماماً واسعاً لتقليص مدد التقاضي عبر تفعيل التقنيات الحديثة وتشديد الالتزام بعدم تأجيل الجلسات دون مبرر تحقيقاً لمبدأ فصل الخطاب دون تأخير وتعزيز ثقة المتقاضين بالعدالة الناجزة.

التكويت

تواصل الوزارة خطواتها المتسارعة لتمكين الكفاءات الوطنية من اعتلاء منصة القضاء وتولي الوظائف القانونية والفنية المساندة تنفيذا لرؤية سمو الأمير في دعم أبناء الكويت ليكونوا الحاملين لرسالة العدل من خلال برامج تدريب وتأهيل متقدمة بالتعاون مع الجهات القضائية المختصة.

التحول الرقمي

حققت وزارة العدل قفزة مهمة في التحول الإلكتروني الذكي بتسهيل العديد من خدمات المحاكم عبر المنصات الرقمية مما اختصر الإجراءات وخفف الأعباء على المتقاضين والمحامين

تطوير الخبرة العدلية

شهدت إدارة الخبراء تطويرا شاملا أدى إلى تسريع إنجاز تقارير الخبرة التي كانت تستغرق سنوات عبر تعزيز الكوادر المتخصصة وتحسين بيئة العمل وضمان دقة وموضوعية التقارير الفنية. لم يقتصر التطوير على التشريعات، بل امتد على الصعيد الانشائي ليشمل افتتاح قصر العدل الجديد الذي يُعدّ من أبرز المشاريع التنموية في الكويت، وأكبر صرح قضائي في منطقة الشرق الأوسط.

جاء المشروع الرائد في إطار رؤية الكويت 2035 "كويت جديدة"، حيث يسهم في تحديث المرافق العدلية وتعزيز كفاءة العمل القضائي، بما يواكب التطورات العالمية في هذا المجال.

توجيهات سامية لمرفق القضاء

وجه سمو الأمير أعضاء السلطة القضائية خلال زيارته الى مجلس القضاء الاعلى في مارس الماضي إلى أمر وطلب ورجاء واعتبار، كما يلي:

الأمر: سرعة تكويت القضاء والوظائف المساندة

الطلب: تقوى الله ومخافته في إصدار الأحكام

الرجاء: سرعة البت في الخصومة وعدم رفع الجلسات لأبسط الأسباب

الاعتبار: جعل نصرة المظلوم وتحقيق العدالة فوق كل اعتبار

أهم القوانين الصادرة

- المرسوم بقانون رقم 104 لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم (17) لسنة 1960
- المرسوم بقانون رقم 157 لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية لتبسيط إجراءات القضايا البسيطة (الجنح والمخالفات)
- المرسوم بقانون رقم 62 لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية

تطور كبير على طريق المنظومة الذكية منذ تولي سموه أبرزها تطبيق "سالم"

القطاع الصحي... نقلة نوعية في الطب الرقمي

سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد متوسطا وزير الصحة د. أحمد العوضي وقيادات صحية

- إعادة تشكيل منهجية الرعاية الصحية على خطين متوازيين...تعزيز الوقاية والطب الذكي
- بروتوكولات وطنية للكشف المبكر عن الأمراض المزمنة والقلب والسرطان
- سعي حثيث لتحقيق رؤية "2035" وتوجه لتطبيق "الرعاية الصحية الوقائية"
- الاستثمار في العنصر البشري بصقل مهارات الأطباء والممرضين وفتح المجال للابتعاث
- زيادة القدرة الاستيعابية للأسرة وتحديث معامل المختبرات وتوسيع خدمات التصوير الطبي

■ مروة البحراوي

شهد القطاع الصحي في الكويت نقلة نوعية منذ تولي سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد مقاليد الحكم، ففي إطار توجهات الحكومة لتعزيز جودة الرعاية الطبية ورفع كفاءة المنظومة الصحية، قاد وزير الصحة د.أحمد العوضي سلسلة من الإصلاحات الإدارية والخدمية، كان أبرزها تدشين منصة "سالم" للصحة الرقمية وربطها بالخدمات التشخيصية والطبية الحكومية، ما يمثل خطوة جوهرية نحو بناء منظومة صحية ذكية تعتمد على البيانات، وتقدم خدمات سريعة ودقيقة للمواطنين والمقيمين على حد سواء.

الطب الذكي

ومنذ تسلمه مقاليد الحكم اتجهت الدولة نحو إعادة تشكيل منهجية الرعاية الصحية على أساسين رئيسيين، الأول يعتمد على تعزيز الوقاية والتشخيص المبكر من خلال تكثيف الحملات الاعلامية التوعوية واللقاءات العلمية المتخصصة، أما الثاني فيتميز بالتحول نحو "الطب الذكي" المعتمد على البيانات والتكنولوجيا الرقمية المتقدمة، لمواكبة المعايير العالمية الحديثة، تماشياً مع تطلعات الدولة لتحسين جودة الحياة ورفع مستويات السلامة الصحية وفق روية الكويت 2035.

بيانات المرضى

ومن أبرز الإنجازات التشريعية والتنفيذية خلال هذه الفترة، تطوير الأطر المنظمة لاستخدام التقنيات الطبية الحديثة، والإعلان كذلك عن خطط لضمان توفير الأجهزة والتقنيات المتقدمة في المراكز الصحية والمستشفيات العامة، مع وجود توجه واضح نحو توحيد بيانات المرضى وربطها إلكترونياً بين المرافق الصحية، بما يقلل من ازدواجية الإجراءات ويساعد الأطباء في اتخاذ القرار بشكل أسرع وأدق.

خدمات الإسعاف

واتخذت الوزارة خطوات عملية في تحديث خدمات الإسعاف والطوارئ، ورفع كفاءة الكوادر الطبية عبر الدورات التدريبية والشهادات لاعتماد مستشفيات الوزارة بمقاييس الجودة العالمية، إذ شهدت المرحلة الأخيرة توجها لتطبيق نموذج "الرعاية الصحية الوقائية" الذي يقوم على الفحص الدوري للمواطنين، مع حملات توعوية مستمرة وزيارات صحية للمجتمعات والمراكز.

خدمات طبية عن بعد

ومن بين المحطات المهمة خلال هذه المرحلة، توسعة نطاق استخدام الخدمات الطبية عن بعد، والذي سمح للمرضى بحجز الاستشارات الطبية إلكترونيا، والمتابعة العلاجية دون مراجعة فعلية للمستشفى، كما أدخلت أنظمة مراقبة مستويات الجلوكوز المستمرة لمرضى السكري، بالإضافة إلى إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل نتائج الأمراض المزمنة واستباق المضاعفات قبل حدوثها.

السجل الموحد

وفي خضم التطوير في وزارة الصحة، تجسد بوضوح توجه الدولة نحو الرقمنة في مشروع السجل الصحي الموحد، الذي يعد خطوة ستراتيجية تهدف إلى ربط جميع بيانات المرضى تحت رقم وطني واحد، بحيث يمكن للطبيب الاطلاع على التاريخ الصحي لأي مريض في أي مركز طبي في البلاد، ما يعزز الدقة في التشخيص ويحد من الأخطاء الطبية.

الابتعاث الطبي

وركزت الوزارة على الاستثمار في العنصر البشري بصقل مهارات الأطباء والممرضين والفنيين المختصين ودعم قدراتهم، من خلال فتح المجال أمام الابتعاث الطبي، وتأكيد الاعتماد على الكفاءات المحلية، مع الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال الإدارة الصحية الحديثة.

مشاريع التوسعة

وفي سياق تطوير البنية التحتية الطبية، تم الإعلان عن مشاريع توسعية في المستشفيات الكبرى والمراكز الصحية الجديدة، وزيادة القدرة الاستيعابية للأسرة الطبية، إضافة إلى تحديث معامل المختبرات وتوسيع خدمات التصوير الطبي المتقدم، بما يواكب الطلب المتزايد على الخدمات الصحية.

مميزات تطبيق "سالم"

- يجمع كل الجوانب الصحية في منصة موحدة
- يضم منظومة إلكترونية مبتكرة لحجز المواعيد والتواصل الفوري
- يوظف الذكاء الاصطناعي عبر نموذج "ChatGPT طبي"
- يقرأ الملف الصحي والتواصل كتابة وصوتاً
- يتكامل مع منظومة "هويتي" لضمان أعلى مستويات الحماية والخصوصية
- مع بداية العام ستدرج خدمة متابعة الوصفات الطبية للأبناء والوالدين
- يسهّل عمليات حجز المواعيد عبر دمج 8 أنظمة منفصلة في نظام واحد
- يوفر خدمة تقديم طلبات فحص ما قبل الزواج وتحديد مواعيد المجلس الطبي
- يتيح السداد المباشر بخطوة واحدة

قاعدة بيانات "سالم"

يحتضن قاعدة بيانات طبية ضخمة تشمل 85 ألف تقرير أشعة و400 ألف تقرير طبي و4 ملايين تطعيم و17 مليون زيارة لمستوصف أو مركز صحي، و18 مليون فحص مخبري، و19 مليون وصفة طبية

طي صفحة المطالبات المالية "المتراكمة" للمستشفيات البريطانية

لطالما كان ملف المطالبات المالية المتراكمة للمستشفيات في دول الابتعاث للعلاج في الخارج عبئًا على وزارة الصحة، لكن - وضمن الانجازات التي تحققت خلال العام الأخير، بل وقبل أيام أعلنت الوزارة عن إزالة البند الذي ظل مطروحا لسنوات من قبل الجانب البريطاني والمتعلق بالمطالبات المالية المتراكمة من المستشفيات البريطانية، في "إنجاز نوعي في ملف العلاج بالخارج".

افتتاح مستشفى الولادة الجديد

في التاسع من ابريل 2025 وتحت رعاية سمو وبحضور ممثل سمو الأمير سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد افتتح مستشفى الولادة الجديد بمنطقة الصباح الصحية، الذي يضم أربعة مبانٍ وثلاثة أبراج رئيسية، ويتسع لـ 789 سريراً، من بينها 460 غرفة خاصة للمرضى، و52 وحدة عناية مركزة. ويمتد المشروع على مساحة تبلغ 65 ألف متر مربع.

قفزة هائلة في "الجراحات الروبوتية"

في سبتمبر الماضي حقق فريق طبي كويتي سبقا عالميا بإجراء أول عملية جراحية روبوتية عن بُعد على مسافة تتجاوز 12 ألف كيلومتر بحضور وزير الصحة د.أحمد العوضي.

أجريت العملية باستخدام جهاز (Edge Robotics) في مستشفى جابر الأحمد، بينما كان المريض (30 عامًا) يرقد في مستشفى (Cruz Vermelha) بمدينة كوريتيبا – البرازيل، وسجلت الخطوة كأبعد مسافة على مستوى العالم بين الفريق الجراحي والمريض في عملية روبوتية عن بُعد، وكانت سابقة طبية تضع الكويت في مصاف الريادة العالمية.

ترسيخ نهج الدولة في حماية المال العام... وتكويت الوظائف الإشرافية بالجمعيات

"الشؤون"... تعزيز الرقابة على "التعاونيات" وحوكمة العمل الخيري

■ فارس غالب

شهدت منظومة العمل الاجتماعي والرقابي في البلاد خلال الفترة الماضية تحولا نوعيا يعكس توجّه الدولة نحو تعزيز الحوكمة وحماية المال العام، وذلك في ظل عهد سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، الذي رسّخ نهج الإصلاح الإداري والمالي، ورفع مستوى الكفاءة في الجهات المعنية بالشأن الاجتماعي.

وخلال هذه المرحلة، تم التركيز على تطوير آليات المتابعة والتدقيق داخل القطاع التعاوني، اذ جرى تعزيز الرقابة على الجمعيات التعاونية بصورة غير مسبوقة، من خلال تكثيف عمليات التفتيش، ومراجعة السجلات المالية والإدارية، ومتابعة الأداء التنفيذي بشكل مباشر. وأسهم هذا التوجه في ضبط عدد من التجاوزات والممارسات غير السليمة، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المقصرين، بما يحفظ حقوق المساهمين، ويضمن سلامة الدورة المالية والإدارية داخل الجمعيات، ويعزز ثقة المواطنين في هذا القطاع الحيوي.

وفي موازاة الجهود الرقابية، تمضي الجهات المختصة في تنفيذ مشروع شامل للتحول الرقمي بهدف تطوير الخدمات الاجتماعية وتسهيل إجراءات المواطنين. وشمل هذا التطوير تحديث الأنظمة الإلكترونية، وتقليل الدورة المستندية، وتوفير منصات رقمية تتيح إنجاز المعاملات بسرعة وشفافية، الأمر الذي أسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للأسر المستفيدة وتسهيل وصولها إلى حقوقها.

كما شهدت المرحلة الماضية إطلاق برنامج لتوظيف المواطنين في الوظائف الإشرافية داخل الجمعيات التعاونية، بهدف تعزيز حضور الكوادر الوطنية في المناصب القيادية داخل القطاع، وتمكين الشباب الكويتي من المشاركة في إدارة هذا المرفق المهم. واعتمد البرنامج آليات دقيقة للاختيار تركز على الكفاءة والنزاهة، وتضمن توزيع العناصر الوطنية على مختلف المواقع الإشرافية ضمن منهجية واضحة تعكس حرص الدولة على تكويت المناصب القيادية في العمل التعاوني.

وأسهمت هذه الجهود مجتمعة في تعزيز الانضباط داخل قطاعات العمل الاجتماعي، ورفع مستوى الأداء، وتحسين بيئة العمل، ودعم مؤسسات المجتمع المدني، بما يلبّي احتياجات المواطنين، ويعكس حجم التطوير الذي يشهده القطاع الاجتماعي كجزء من مشروع إصلاحي أوسع يقوده سمو الأمير، ويرتكز على الشفافية، والمسؤولية، وحماية المال العام، وتطوير الخدمات بشكل يليق بالمجتمع.

منصة موحدة لتبادل البيانات بين الجهات الحكومية وتوسعة "سهل" و"التوأم الرقمي"

"المعلومات المدنية"... تكنولوجيا عصرية ومشروعات طموحة

■ محمد غانم

حققت الهيئة العامة للمعلومات المدنية طفرات هائلة على طريق تحديث وتطوير آليات العمل خلال العامين الماضيين وذلك لتوفير خدمات متميزة للمواطن والمقيم على حد سواء لاسيما فيما يتعلق بالقيد المستمر لجميع أفراد المجتمع وإصدار الهويات الموحدة للمواطنين والمقيمين كذلك توفير رقم موحد لكل فرد وتوفير خدمات المعلومات والبيانات الاحصائية للجهات والمؤسسات الحكومية.

ولعل المشروعات الطموحة التي ادرجتها الهيئة على هذه خطة التنموية اكبر دليل على حرص الهيئة على مواكبة متغيرات العصر لتودي دورها المنوط بها في خدمة المجتمع، من أهم هذه المشروعات "المنصة الموحدة لتبادل البيانات بين الجهات الحكومية الذي يهدف إلى توفير منصة ترفع من مستوى الكفاءة لديها وتحسين مستوى التعاون فيما بينها لتقديم الخدمات للجمهور من خلال هذا النظام المركزي الذي معه لاتضطر الجهات الحكومية بطلب تقديم نسخ ورقية من المستندات لأغراض التحقق حيث سيصبح من خلال النظام مباشرة". كذلك من بين المشاريع توسعة البنية التحتية لتطبيق "سهل" لتلبية الطلب المتزايد على التطبيق وبما يتوافق مع البنية الحالية لتكنولوجيا المعلومات أيضا مشروع عقد الإيجار الالكتروني وهي منصة لضبط ومتابعة عقود الإيجار من خلال توحيد آلية تسجيل عقود الإيجار وملاك العقارات لتيسير إجراءات التعاملات التجارية وتنظيم العلاقة بين أطراف التأجير.

ومن بين المشاريع الطموحة التي تتبناها الهيئة استقدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحديث البيانات بشكل آلي لخدمة نظام المعلومات الجغرافية، وتقليل الاعتماد على العنصر البشري أيضا مشروع إنشاء التوأم الرقمي لدولة الكويت بهدف استثمار البيانات التي تقوم الهيئة بجمعها من خلال مشاريعها المختلفة لإنشاء نسخة مطابقة للواقع لتوثيق الواقع الميداني لكل ما هو على سطح الأرض وخلق نسخة رقمية عالية الدقة من هذه البيانات.

هيئة ذوي الإعاقة... ضبط المدّعين وتسريع توزيع الأجهزة التعويضية

■ فارس غالب

شهد قطاع رعاية ذوي الإعاقة خلال الفترة الماضية مجموعة من التطورات النوعية التي عكست التزام الدولة بحماية الحقوق، وتطوير الخدمات، وتعزيز الضبط والشفافية داخل المنظومة، بما ينسجم مع نهج الإصلاح الشامل الذي تشهده البلاد.

وقد تركز العمل خلال هذه المرحلة على رفع كفاءة التدقيق والرقابة على الملفات والامتيازات، لضمان وصول الخدمات إلى مستحقيها الفعليين وحماية المال العام من أي استغلال أو تجاوز.

وخلال هذه الجهود، جرى تنفيذ مراجعة دقيقة وشاملة للملفات الطبية، وتحديث إجراءات التقييم الفني والصحي، وتطبيق معايير أكثر دقة في اعتماد الحالات، بما يعزز مصداقية القرارات ويمنع أي محاولة لادعاء الإعاقة أو الاستفادة غير المستحقة من المزايا المخصصة لهذه الفئة.

كما تمت إحالة بعض الحالات المخالفة إلى الجهات المختصة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية، ضمن إطار واضح يرسخ العدالة ويضمن حفظ الحقوق.

وفي ميدان الخدمات، تم تسريع وتطوير آليات توزيع الأجهزة التعويضية للمستحقين، بما يشمل الكراسي المتحركة، والأجهزة السمعية، والأطراف الصناعية، وجرى منح الأولوية للحالات التي تتطلب تدخلاً عاجلاً، بما يضمن تلبية الاحتياجات الطبية والإنسانية في الوقت المناسب، وتحسين مستوى جودة حياة المنتفعين.

كما شهد العام مواصلة تنفيذ مبادرات التأهيل والتوظيف، وفي مقدمتها مبادرة "شركاء لتوظيفهم" التي أسهمت في دمج أعداد متزايدة من ذوي الإعاقة في سوق العمل.

تشمل حقول "النوخذة" و"الجليعة" و"جزة" وتشغيل حقل "مطربة"

النفط والغاز... اكتشافات هائلة ونمو بقطاعي التكرير والبتروكيماويات

■ ناجد بلال

منذ تولي سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد مقاليد الحكم شهد قطاع النفط إنجازات هائلة على أكثر من صعيد، لا سيما ما يتعلق باكتشافات الغاز والنفط والتوسع في صناعات التكرير والبتروكيماويات.

وكان من بشائر الخير مشاركة سموه وحضوره يوم السابع من فبراير من عام 2024 بداية الافتتاح التشغيلي الرسمي لمصفاة "الدقم" الكويتية العمانية التي تمتلك الكويت فيها نسبة 50٪.

وفي مايو 2024 افتتح سموه إتمام المرحلة الثالثة من مصفاة الزور والتي يبلغ انتاجها التكريري اليومي 615 ألف برميل يوميا.

وبمباركة سموه ودعمه دخل قطاع النفط والغاز عهدا جديدا في تاريخ الاستكشافات البحرية حيث تمكنت البلاد من استكشاف 3 آبار بحرية تحتوي على احتياطات هائلة للنفط والغاز معا وهم حقول "النوخذة والجليعة وجزة".

وعلى صعيد الحقول لا تزال موسسة البترول تدعم بكل ثقلها جهود الشركات التابعة للنفط لاسيما ذراعها اليمنى شركة نفط الكويت في استكشاف المزيد من الحقول التي كان آخرها تشغيل حقل مطربة في شمال غرب الكويت الذي تم اكتشافه قبل 15 سنة حيث انضم هذا الحقل في عهد سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد في سبتمبر الماضي إلى المكامن المنتجة للنفط حيث قدر إنتاجه نحو 80 إلى 120 ألف برميل يوميا من النفط الخفيف.

وعلى صعيد الاستكشافات الخارجية في عهد سموه واصلت موسسة البترول عبر "الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية" تعزيز انتشارها في 5 قارات حيث فازت الشركة بامتيازين رئيسين في إندونيسيا ضمن جولة عطاءات 2024 وهذا يعطي دلالة على انتشار ونفوذ الاستثمارات الكويتية النفطية الخارجية لاسيما في جنوب شرق آسيا فضلا عن أنها رفعت في استراليا الطاقة اليومية لمصنع الغاز المحلي إلى 210 ملايين قدم مكعبة، وحققت في 2024 إيرادات بلغت 1,47 مليار دولار بصافي أرباح 737 مليون دولار.

وعلى صعيد البتروكيماويات في عهد سمو الأمير أصبحت دولة الكويت رائدة في صناعة البتروكيماويات من خلال ذراعها "شركة صناعة البتروكيماويات" التي تملك وتساهم في 8 شركات عالمية منها شركتان في كوريا الجنوبية تملك في واحدة منها حصة 49٪ والأخرى 25٪ كما تملك ما نسبته 100٪ من الشركة الكويتية الفيتنامية للبتروكيماويات، وتبلغ حصتها في شركة الخليج للبتروكيماويات "جيبكو" 33٪.

وكان آخر إنجازات صناعة البتروكيماويات الكويتية إعلان الرئيس التنفيذي لموسسة البترول الكويتية الشيخ نواف سعود الصباح في سبتمبر 2025 عن إطلاق مشروع الشراكة بين شركة صناعة الكيماويات البترولية - إحدى الشركات التابعة لموسسة البترول الكويتية - وشركة وانهوا الصينية، وتوقيع مذكرة تفاهم جديدة بينهما، والذي يعتبر أكبر استثمار كويتي في قطاع البتروكيماويات داخل الصين.

سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد مصافحاً سلطان عُمان هيثم بن طارق

النفط والغاز... بالأرقام

- في 7 فبراير 2024 افتتح سمو الأمير مع أخيه السّلطان هيثم بن طارق مشروع مصفاة "الدّقم" الكويتية - العمانية برأس مال (9,9 مليار دولار).
- شهد عام 2024 اكتشافات بحرية مهمة من أبرزها حقل النوخذة الذي تُقدَّر احتياطاته بنحو2,1 مليار برميل من النفط الخفيف و5,1 تريليون قدم مكعبة من الغاز، وهو أول حقل بحري يُكتشف بكميات تجارية.
- في أوائل 2025، أُعلن اكتشاف حقل الجليعة باحتياطات تقدر بـ800 مليون برميل من النفط و600 مليار قدم مكعبة من الغاز.
- في أكتوبر 2025، أعلنت موسسة البترول وشركة نفط الكويت عن اكتشاف حقل جزة البحري باحتياطات تبلغ نحو تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى أكثر من 120 مليون برميل من المكثفات أي ما يعادل تقريبا 350 مليون برميل نفط مكافئ.

السياسات المالية استهدفت تنويع مصادر الدخل

عهد الانتعاش الاقتصادي

■ ناجد بلال

شهدت الكويت استقرارا ماليا منذ تولي سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، مقاليد الحكم في البلاد في ديسمبر 2023 فقد انتهجت الكويت تطبيق سياسات مالية استهدفت دعم ميزانية البلاد من خلال تنويع مصادر الدخل انطلاقا من "روية 2035" التي تستهدف اقتصادا أكثر تنوعا واستدامة مالية.

في سياق هذا النهج الاصلاحي، أعلنت وزارة المالية عام 2024 عن تطبيق دولة الكويت ضريبة جديدة على الكيانات متعددة الجنسيات وذلك وفقا للمرسوم رقم (157) لسنة 2024 الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2024 بشأن استحداث ضريبة الحد الأدنى المحلية التكميلية على مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات التي تمارس نشاطها في أكثر من دولة أو ولاية قضائية، بواقع 15٪ على الدخل الخاضع للضريبة المحققة في الكويت.

الاستثمارات الخارجية

وفي إطار تنويع مصادر الدخل، أكد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله، موخرا حرص الحكومة على تحقيق الرؤية السامية لسمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد والمضي قدما في خطوات جذب الاستثمارات الخارجية وتحسين بيئة الأعمال بما يواكب طموحاتها التنموية في تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي.

التعاون الإقليمي

وضمن النهج الاقتصادي المتوازن، عملت الكويت على تكثيف التعاون الإقليمي الخليجي من أجل تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية إضافة إلى توسيع علاقاتها مع الدول الصديقة بتوقيع مذكرات التفاهم في مجال تشجيع الاستثمار المباشر.

وفي خطوات عملية لجذب رووس الأموال، صدر في أغسطس 2024 مرسوم بالموافقة على مذكرة تفاهم مع حكومة سلطنة عُمان في مجال الاستثمار المباشر، بهدف إنشاء إطار للتعاون بين الطرفين وتسهيل تبادل المعرفة التقنية والخبرات بين البلدين كما تم إقرار مرسوم بالموافقة على مذكرة تفاهم مع حكومة جمهورية كوريا لتقوية روابط التعاون الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات المتبادلة بحيث يقوم الطرفان بالتعاون في المجالات الاقتصادية وتنظيم الزيارات المتبادلة بهدف تشجيع تنمية الاستثمار.

وفي شأن التمويل والسيولة صدر المرسوم بقانون رقم (60) لسنة 2025 في 26 مارس 2025، لرفع سقف الدين العام الى 30 مليار دينار كحد اقصى أو ما يعادله من العملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل، كما يتيح إصدار أدوات مالية بآجال استحقاق تصل إلى 50 سنة، وتمتد فترة سريانه 50 سنة، اعتباراً من تاريخ العمل به.

وسيمنح المرسوم دولة الكويت مرونة مالية أكبر من خلال إتاحة خيار التوجه إلى أسواق المال المحلية والعالمية لتعزيز إدارة السيولة، وهو ما يعكس نهجا استراتيجيا لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وضمان استدامة المالية العامة للدولة.

تشريعات لحماية الاقتصاد الوطني ومكافحة غسل الأموال

"التجارة"... الرقمنة الشاملة وتحسين بيئة الأعمال عنوان المرحلة

■ مروة البحراوي

في ظل مساعي الدولة لترسيخ بيئة اقتصادية شفافة وعادلة، شهدت وزارة التجارة والصناعة خلال فترة حكم سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد تطورا ملحوظا في التشريعات التجارية والعقارية وعمليات الرقابة والتنظيم، اذ عمل الوزير خليفة العجيل على تنفيذ ستراتيجية متكاملة لتعزيز الثقة في الأسواق المحلية، ومكافحة الاحتكار وغسل الأموال، وتوسيع التطبيقات الرقمية في إصدار التراخيص التجارية والتعاملات المالية، بما يدعم النمو الاقتصادي ويحسن تنافسية الكويت في البيئة الاستثمارية الإقليمية والعالمية.

ومنذ تولي سمو الأمير قيادة البلاد، انتقلت وزارة التجارة والصناعة من نموذج الإدارة التقليدية إلى نموذج اقتصادي حديث يقوم على الرقمنة الشاملة وتوسيع قاعدة الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، بما يتماشى مع روية (الكويت 2025) نحو التحول الرقمي الشامل ويعزز تنافسية الكويت في المنطقة.

وانطلقت جهود الوزارة خلال العامين الأخيرين في اتجاهين متوازيين، يتمثل الأول في تعزيز الرقابة التجارية، من خلال تكثيف الحملات التفتيشية، وتطبيق أنظمة سلوك السوق، وتعقب الممارسات التجارية غير السليمة، بهدف حماية المستهلك، والتنظيم العادل للهياكل السوقية، والتصدي لمحاولات الاحتكار والغش التجاري.

أما الاتجاه الثاني، فيتعلق بتسريع التحول الرقمي للخدمات، بحيث أصبح بإمكان المستثمر أو صاحب النشاط التجاري إصدار وتجديد وتعديل التراخيص إلكترونيا، وما تبعه من تقليل كبير في الإجراءات الورقية، وتسريع دورة الأعمال، وتحسين مستوى الخدمة العامة، وإعادة تعريف مفهوم التعاملات التجارية الحكومية.

ركزت الوزارة على إعادة تنظيم اللوائح التجارية والقوانين التي تحكم قطاع الشركات والأسواق وحماية المستهلك، بهدف تحديث الإطار القانوني ليصبح أكثر مرونة واستجابة لتطورات التجارة العالمية، ومن أبرز التشريعات والقرارات الوزارية تلك المتعلقة بدعم التحول الرقمي وتفعيل مشروع "الرخصة الذكية" لتوحيد التراخيص في باركود رقمي واحد، بهدف تبسيط الإجراءات، وتسريع عملية الإصدار والتجديد، وتعزيز الشفافية، وتنظيم العمل في قطاع التجارة الرقمية من خلال تشريع قانون جديد يوفر بيئة محفزة للابتكار وحماية للمستهلك.

ويعتبر مشروع "تعزيز شفافية المستفيد الفعلي في السجل التجاري"، أحد أهم القرارات التجارية خلال هذه الفترة، اذ شمل غرامات مالية على الشركات غير الملتزمة، وتنظيف السجل التجاري من الشركات غير النشطة، وحملات توعية واسعة النطاق لرفع نسبة التسجيل إلى أكثر من 98٪ في أكتوبر الماضي.

كما ركزت وزارة التجارة والصناعة على تطوير التشريعات لحماية الاقتصاد الوطني، بما في ذلك القوانين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، وتنظيم إصدار تراخيص الذهب والمعادن الثمينة، ومنع التعاملات النقدية في قطاعات معينة لضمان توثيق العمليات التجارية ماليًا، وتعزيز البيئة الآمنة للمعاملات.

أبرز القرارات والتشريعات التجارية خلال عامين

- قرار وزاري رقم (240) لسنة 2024 بشأن الإعلانات التجارية لتسويق العقارات
- قرار ضوابط تنظيم وتحديد المستفيد الفعلي
- تعديلات قانون الإيجار لسنة 2025 لتحديد سقف لزيادات الإيجار السنوية، وتمديد فترة الإشعار بالإخلاء، وإلزامية توثيق عقود الإيجار إلكترونيا، وتعزيز حقوق المستأجرين بشكل عام
- وقف التعاملات النقدية للذهب والمعادن الثمينة وتحديد طرق إثبات الدفع في المعاملات العقارية، مثل التحويل المصرفي أو الشيكات المصدقة.
- رفض الطعن ضد قانون مكافحة احتكار الأراضي الفضاء، والاقرار بفرض رسوم سنوية على الأراضي الفضاء غير المبنية التي تزيد مساحتها عن 1،500 متر مطلع يناير المقبل
- القانون رقم 1 لسنة 2024، بشأن تعديل المادة 24 من المرسوم بقانون رقم 68 لسنة 1980 الخاص بالقانون التجاري والمادة 31 من قانون المناقصات العامة
- القانون رقم 59 لسنة 2025 بشأن تعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية
- قرار وزاري رقم (198) لسنة 2024 بحظر تسويق وترويج السلع والخدمات خارج حدود المحلات التجارية ومنافذ العرض والبيع الموقتة
- القانون رقم (21) لسنة 2025 بشأن التجارة الالكترونية
- القانون رقم (7) لسنة 2025 بشأن تنظيم تملك الأجانب للعقارات.

صدور القانون الجديد لتطوير المنظومة وسدّ الثغرات

"الرياضة"... "الأزرق" يعاود التألق في البطولات القارية والدولية

حظي قطاع الشباب والرياضة باهتمام كبير من سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، من خلال الالتقاء بأبنائه الرياضيين واستقبال أصحاب الإنجازات وتشجيع الأبطال على مواصلة العطاء وتشريف الرياضة الكويتية في المحافل الدولية، كما يحرص سموه على تذليل كل العقبات التي تقف في طريق هذه الانجازات.

في هذا السياق، شمل سمو الأمير، برعايته وحضوره، بطولة "خليجي زين 26" التي استضافتها الكويت في الفترة من 21 ديسمبر 2024 حتى 3 يناير 2025، في عرس رياضي خليجي جمع جميع الأشقاء في الخليج العربي، كما شمل سموه بالرعاية نهائي كأس سموه للموسم الرياضي (2023-2024)، وتوج سموه نادي القادسية باللقب.

وفي عهد سموه الميمون، نجحت كرة القدم في تحقيق نتائج مبهرة ومميزة، لم تحققها منذ سنوات، خصوصا على صعيد المنتخب الوطني الأول لكرة القدم، اذ نجح "الأزرق" في يونيو 2024 في بلوغ نهائيات كأس آسيا المقررة في السعودية 2027، وهي المرة الأولى التي يتأهل فيها منتخبنا إلى النهائيات منذ 9 تسع سنوات، إذ كانت المرة الأخيرة عام 2015.

كما نجح "الأزرق" في بلوغ المرحلة الحاسمة من تصفيات كأس العالم 2026، وذلك بعد غياب طويل عن هذا الدور، حيث إن آخر مرة وصل فيها منتخبنا إلى هذا الدور كانت في العام 2006.

وفي الاطار نفسه نجح "الازرق" في بلوغ نهائيات كأس العرب 2025 في قطر، بعد أن غاب عن النسخة الماضية التي أقيمت في 2021.

"اليد" إلى "المونديال"

ومع بداية حكم سمو الأمير تأهل منتخبنا الوطني الأول لكرة اليد إلى النسخة التاسعة والعشرين من بطولة كأس العالم لكرة اليد للرجال 2025 التي أقيمت في كرواتيا والدنمارك والنرويج، بعد غياب دام 16 عاماً عن هذا المحفل العالمي، كما تأهل "أزرق اليد" للناشئين إلى نهائيات كأس العالم بذات السنة.

وبرزت توجيهات سمو الأمير في جعل الكويت قبلة لرياضيي العالم، اذ أعلنت الكويت عن استضافة العديد من البطولات الدولية والقارية والعربية في مختلف أنواع الرياضات، الجماعية والفردية، إلى جانب مشاركة المنتخبات الوطنية في الاستحقاقات الخارجية، لعل أبرزها، دورة ألعاب التضامن الإسلامي السادسة، التي اختتمت أخيرا بالعاصمة السعودية الرياض، وحصلت في ختامها الكويت على سبع ميداليات متنوعة، وبمشاركة 65 لاعباً يمثلون 11 رياضة مختلفة.

قانون الرياضة الجديد

ولعل من أبرز الإنجازات صدور "قانون الرياضة" الجديد، الذي يهدف إلى تطوير المنظومة الرياضة في الكويت، ويمثل نقلة كبيرة نحو التطوير وسد الثغرات اللائحية وهو ما سيعبر بالرياضة الكويتية، إلى جادة الصواب بعيداً عن الأزمات التي عانت منها الرياضة الكويتية السنوات الماضية.

ولعل أبرز ما ورد في القانون، تشكيل مجلس أعلى للاستثمار الرياضي، والشراكة مع القطاع الخاص، اذ يجيز القانون إسناد الإدارة التشغيلية والرعايات للأندية الى القطاع الخاص مع احتفاظ الدولة بملكية الأصول الثابتة والمنقولة والمنشآت الرياضية، كذلك إنشاء وحدات أمنية للملاعب، حيث يتم إنشاء وحدة أمنية خاصة لوزارة الداخلية تتولى مهمة تأمين الملاعب والجماهير واللاعبين بالتنسيق مع الهيئة العامة للرياضة والاتحادات الرياضية، ويربط القانون دعم الهيئات الرياضية بمدى الالتزام بالقانون واللوائح، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء تخصص الإدارة التشغيلية والرعايات للنادي ضمن الشراكة مع القطاع الخاص.

من أقوال سمو الأمير...

- ما أثقل الأمانة... وما أعظم أداء القسم... وما أشد الوفاء بالعهد
- أبناء وطني العزيز... إنكم مني وأنا منكم فأنتم العزوة والأمل والذخر والسند
- الكويت هي البقاء والوجود... وإن أعمارنا إنما هي في أعمالنا
- قريبون من الجميع ونسمع ونرى ونتابع كل ما يحدث من مجريات الأمور
- ستظل القضية الفلسطينية متصدرة أولويات سياسة الكويت الخارجية
- السلبيات مُدبرة والإنجازات مقبلة... وعلينا التمهُّل قليلاً لنجني ثمارها
- أعاهد الشعب الكويتي الوفيّ... أن أكون المواطن المخلص لوطنه وشعبه
- ثقة كبيرة في الشعب الكويتي الأصيل لقدرته على تجاوز التحديات
- ستظل وصيتي لكم التمسك بمكتسباتنا الوطنية ونهجنا الديمقراطي
- لا وحدة وطنية إلا بترسيخ الهوية... فالهوية الوطنية في قمة أولوياتنا